



## منشور إجراءات رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢

بالإشارة إلى:-

- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وللائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١.
- قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وللائحته التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥.
- تأشيرة السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة رئيس المصلحة بـ (لا مانع) على المذكرة المعروضة من السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة على سيادته والمنتبهة إلى إقتراح إصدار منشور إجراءات يتضمن آلية تخريد البضائع المعروضة للبيع برسم الصادر والتي سبق طرحها للبيع بالمزاد العلني أكثر من مرتين .
- وتحقيقاً لمبدأ الشفافية وتوحيداً وتنظيماً للإجراءات الجمركية وتيسيراً على المتعاملين مع الجمارك .

### يراهى الإلتزام بها يلي:-

**أولاً:** بشرط في هذه الرسائل المهمل إستيفاءها لجميع أحكام مواد المهمل الواردة بقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وللائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ والتي أدت إلى أن تؤول ملكيتها إلى مصلحة الجمارك.

**ثانياً:** في حالة تقرير إجراء البيع برسم التخريد فيتم البيع للمصانع المرخص بها رسمياً من الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم إدارة المخلفات بإجراء عملية التخريد ومن واقع التراخيص الصادرة لهذه الشركات والمرتبطة بأصناف معينة.

**ثالثاً:** ويتم التخريد داخل هذه المصانع تحت إشراف الهيئة العامة للتنمية الصناعية أو جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة وإثبات ذلك بمحاضر إثبات حالة موقع عليها من السادة المسئولين بهذه الأجهزة.

**رابعاً:** يتم إرسال صورة من هذه المحاضر لمصلحة الجمارك للإدارات العامة للمهمل وذلك لتسوية موقف هذه الرسائل المُباعة برسم التخريد.

**خامساً:** لا تخضع رسائل المهمل المُباعة برسم التخريد لإستيفاء القواعد الإستيرادية تطبيقاً لأحكام المواد (٦٨ ، ٧٠) من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ .

**سادساً:** يُراعى عدم السماح ببيع السلع الموقوف إستيرادها بحالتها إلى داخل البلاد برسم المهمل - وإنما يُسمح ببيعها برسم التخريد بعد موافقة الجهات المختصة والعرض على قطاع التجارة الخارجية لتقرير ما يلزم بشأنها .

### للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة ...

رئيس الإدارة المركزية

للمسياسات والإجراءات الجمركية

{ د / نضوى جابر سخانة }

مدير عام

الإدارة العامة للسياسات والإجراءات

{ د / عاصم الكاشف }

مدير إدارة

مراجعة الإجراءات

{ أ / أكرم أيوب بساى }

مفد رياض منشورات رقم ٤٢ الإلكترونية في ٢٠٢٢/١١/١٢